

الجمهورية التونسية
وزارة العدل وحقوق الإنسان

---*---

التعاون الدولي

مذكرة تفاهم في مجال إدارة القضاء
بين وزارة العدل بالجمهورية التونسية
ووزارة العدل بالجمهورية العربية السورية

تاريخ ومكان التوقيع : تونس في 2001/01/23
تبادل وثائق المصادقة : الدخول حيز التنفيذ فور التوقيع.

مذكرة تفاهم في مجال إدارة القضاء بين وزارة العدل بالجمهورية التونسية ووزارة العدل بالجمهورية العربية السورية

إنّ وزارة العدل بالجمهورية التونسية
ووزارة العدل بالجمهورية العربية السورية

إقتناعاً منهما، في حدود إختصاصهما، بجدوى إرساء علاقات متينة للتعاون في مجال إدارة القضاء؛

وإعتقاداً منهما أن هذا الشكل من التعاون يندرج في إطار علاقات الصداقة الجيدة التي تربط البلدين.

ورغبة في الإستفادة من تجاربهما المتبادلة في هذا المجال ومن الإمكانات المتاحة لكل منهما، إتفقا على ما يلي :

المادة الأولى

يتبادل الطرفان المعلومات حول التنظيم القضائي وتسيير المحاكم المكونة لنظاميهما القضائيين.

ويمكن أن يتبادلا كذلك نماذج الأحكام القضائية، ونماذج المطبوعات، والدفاتر والسجلات.

المادة الثانية

يتبادل الطرفان التجارب الهامة في مجال إدارة القضاء، وخاصة في ميدان التطبيقات الإعلامية (التبليغات)؛ كما يتبادلان كل المعلومات المتعلقة بتطبيق النظم الإحصائية المستعملة في إدارة القضاء، ويتبادلان أيضاً المنشورات والمجلات ذات العلاقة بنشاط المحاكم وكذلك الجرائد الرسمية المشتملة على التشريعات الجديدة.

المادة الثالثة

يتولى الطرفان القيام بمبادلات في مجال تكوين القضاة والأطر القضائية.

المادة الرابعة

يعلم كل من الطرفين الآخر بنتائج أعمال الندوات الدولية التي يتولى تنظيمها في المجالين القانوني والقضائي ويوجه له الدعوة للمشاركة في هذه الندوات.

المادة الخامسة

يتشاور الطرفان لدى إنعقاد اللقاءات الدولية ذات العلاقة بنشاط كل منهما لغرض تحديد مواقف مشتركة.

المادة السادسة

يعين كل من الطرفين مكلفا داخل مؤسسته لمتابعة سير علاقات التعاون بينهما.

المادة السابعة

يتم تنفيذ نشاطات التعاون المقررة على أساس هذا الإتفاق في حدود الإعتمادات المرسودة للتعاون القانوني والقضائي.

المادة الثامنة

أبرم هذا الإتفاق لمدة غير محدودة ويدخل حيز التنفيذ فور توقيعه، ويمكن لكل من الطرفين أن ينهي العمل به بمجرد إعلام كتابي.

وحرّر بتونس في 23 جانفي / كانون الثاني 2001 ميلادي الموافق لـ 28 شوال 1421 هجري في نسختين أصليتين باللغة العربية لهما نفس الحجية.

عن الجانب العربي السوري

محمد نبيل الخطيب
وزير العدل

عن الجانب التونسي

بشير التكري
وزير العدل